... إلى متى؟

إن أي دخل يتأتى أو يجنى أو يستحق هو دخل خاضع للضريبة، إلا أن المحاسبة البنكية استثنت بعض الدخول من مبدأ الاستحقاق و اعتمدت الأساس النقدي في احتساب الربح مثل بند "الفوائد المعلقة". و عندما جاء معيار المحاسبة الدولي رقم(39) و قام بإدخال مفهوم القيمة العادلة لتقييم الموجودات و المطلوبات، برزت فجوة كبيرة بين مفهوم الدخل الخاضع للضريبة و الدخل المستحق و الناتج عن التغيير في القيمة العادلة للأوراق المالية.

و من ناحية أخرى، و في محاولة جادة لمعالجة التعارض في التعليمات و الأنظمة التنفيذية، قامت دائرة ضريبة الدخل مؤخرا بإصدار تعليمات توضيحية للبنوك و الشركات المالية تنسجم مع نص قانون ضريبة الدخل و تسهل من تطبيق هذا النص بصورة واقعية على البنوك. و قد تضمنت هذه التعليمات المعالجة الضريبية لمخصصات الديون المشكوك فيها(تعليمات رقم 21)، و الفوائد المعلقة(تعليمات رقم 19) و المعالجة الضريبية للفوائد و العمولات على الودائع (تعليمات رقم 20)، بالإضافة إلى تعليمات تحمل أرقام (1-18) تتعلق بكامل المواضيع الخلافية مع مكلفي دائرة ضريبة الدخل.

و رغم توجه دائرة ضريبة الدخل لتقريب وجهات نظر المقدرين من خلال القانون رقم (39) لعام 2003 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لعام 1985 و ما تبعه من تعليمات، إلا أنه لا تزال هناك بعض المشاكل و الفجوات العالقة، و هي الفارق في احتساب مدة تعليق الفوائد ما بين (90) يوما حسب تعليمات البنك المركزي الأردني و (180) يوما حسب تعليمات دائرة ضريبة الدخل بالإضافة إلى موضوع مخصصات الديون الرديئة/الهالكة و إمكانية تطبيق المادة (9/ز) من قانون ضريبة الدخل عليها أو عدم الاعتراف بمخصصات هذه الديون و إهلاكها.

إلى جانب ذلك كله، فإن الضرائب النوعية الجديدة التي فرضت على المكلفين و أوكلت مهمة اقتطاعها و توريدها لخزينة الدولة، مثل ضريبة(5%) على فوائد الودائع لدى البنوك و ضريبة (2%) على أصحاب المهن الحرة، تلقي بأعباء إدارية إضافية على البنوك.

و رغم تعدد المشاكل الضريبية التي تعاني منها البنوك الأردنية و درجة تعقيدها، إلا أن جمعية البنوك لا زالت ترى أن استمرار الحوار والاتصال مع معالي وزير المالية و عطوفة مدير عام دائرة ضريبة الدخل هو الوسيلة الأمثل لحل المشاكل العالقة. و مع إشادتنا الصادقة بجهود معالي وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو على تعاونه الكبير الذي أدى إلى تقليص الفجوة التي كانت قائمة ما بين البنوك و دائرة ضريبة الدخل، إلا أننا لا زلنا نتطلع إلى خطوات أكبر و أهم في هذا المجال.